

لقد أثبتت الانهيارات و الفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح والتي كان لظهورها آثار سلبية على الاقتصاد، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات والتي والتي كانت في أغلبها ترتبط بشكل كبير بالتلاعب في حسابات الشركات وضعف الشفافية والرقابة على أعمالها، وكانت الحوكمة وآلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث هذه الأزمات مستقبلاً أو الحد منها على أقل تقدير. وتعد شركات التأمين أكثر مؤسسات المنظومة الاقتصادية عرضة للأخطار، وذلك نظراً لطبيعة النشاط الحساس الذي تزاوله، فهذا ما يجعلها أكثر من غيرها حاجة لتوافر نظام رقابة فعال يمكنها من مزاوله نشاطها بأمان من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه فإن التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ وآليات حوكمة الشركات داخل شركات التأمين من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية لهذه الشركات وبالتالي تقليل فرصة تعرضها للمخاطر التي قد تصادفها.

### النتائج:

سعيًا في هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حوكمة الشركات في الجزائر من خلال دراسة ميدانية في الشركة الوطنية للتأمين "SAA" بوكالة بني صاف، بحيث توصلنا إلى النتائج التالية:

**الفرضية الأولى:** من خلال بحثنا توصلنا إلى أن الشركة الوطنية للتأمين تقوم بتطبيق المبادئ الصادرة عن ميثاق الحكم الرشيد وتعمل على إرساء حوكمة الشركات بما يتماشى بما جاء في هذا الميثاق. وعليه قبول الفرضية القائلة بأن الشركة الوطنية للتأمين محل الدراسة تقوم بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

**الفرضية الثانية:** لقد تأكدنا من صحة الفرضية القائلة بأن شركات التأمين في الجزائر تتبنى مبادئ الحوكمة كأداة للرقابة على نشاطها من خلال الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك كون الشركة تسعى لتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا لما أكدته لنا مختلف المسؤولين للشركة أثناء المقابلات الشخصية، ومن خلال تصريحاتهم في مؤتمرات تخص الحوكمة في الجامعات الجزائرية، وكذلك ما صرحت به الشركة محل الدراسة عبر موقعها الالكتروني.

**وعليه يمكن استنتاج ما يلي:**

- تؤدي حوكمة الشركات إلى تعزيز الرقابة على شركات التأمين.
- تعد آليات حوكمة الشركات خاصة الخارجية منها أحد الأسباب الرئيسية في الرقابة على نشاط شركات التأمين.
- تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركات التأمين، من خلال عدة آليات داخلية وخارجية.
- تسعى الشركة الوطنية للتأمين إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة لإضفاء المصداقية والشفافية للأطراف المرتبطين بها.
- يخضع نظام الرقابة للشركات الوطنية للتأمين إلى الآليات الخارجية للحوكمة التي تراقب نشاطها.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في شركات التأمين ونظام الرقابة وهذا ما يدل على تأثير الحوكمة على شركات التأمين.

**الإقتراحات:**

- من أهم الإقتراحات التي يمكن النصح بها بناء على نتائج هذا البحث ما يلي:
- يجب على الهيئات الرقابية على نشاط شركات التأمين زيادة الدور الرقابي على الشركات، وذلك من خلال إلزامها بتطبيق الحوكمة.

- يجب إعادة النظر في الممارسات الحالية لشركات التأمين ذات صلة بالشفافية والإفصاح والعدالة، كمدخل ضروري لتطوير نظام الرقابة على الشركات.
  - على الشركة الوطنية للتأمين أن تزيد في عدد من المراقبين والمدققين فيها، وتوفير الموارد المالية والأدوات المختلفة لهم، من شأنها أن تساعد من تقلل من جهودهم وتزيد من فعاليتهم أثناء قيامهم بالمهام.
  - نقترح على مسؤولي الشركة الوطنية للتأمين أن تبني نماذج رقابية حديثة تساعد من على التقليل من الثغرات وأعمال الغش وتوفير جو رقابي فعال.
  - ضرورة المتابعة المستمرة لجميع المشاكل التي يمكن أن تواجهها الشركة الوطنية للتأمين في تطبيق حوكمة الشركات.
  - ضرورة إنشاء تخصصات في الجامعة تهتم بحوكمة الشركات والعمل على تنظيرها.
- آفاق الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة موضوع دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين، وبالرغم أن موضوع الحوكمة في شركات التأمين مازال حديثا بالنسبة للجزائر، إلا أننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية على إحدى شركات التأمين الجزائرية، في هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة كما يلي:

- دور هيئات الرقابة في تدعيم الصناعة التأمينية بالجزائر.
- أهمية تطبيق الحوكمة للحد من مخاطر ملاءة شركات التأمين.
- دور الحوكمة الالكترونية في تحسين فعالية شركات التأمين.